

قضية الشاب محمد بابا نجار أو عندما يصير جهاز العدالة الخطر المحقق بكل الجزائريين

شهدت مدينة غرداية يوم السبت 03 جانفي 2009 حدثا فريدا من نوعه، ليس على المستوى المحلي فقط ولكن على المستوى الوطني، ربما سيكون بادرة أمل في إمكانية مقاومة الظلم واللامعادية لكل الجزائريين، ويتمثل في انتفاض سكان غرداية ضد الظلم وضد استعمال العدالة والتلاعب بها، وفي مشهد نادر من انتشار الوعي السياسي وتطور لثقافة الدفاع الفعلي على حقوق الإنسان، حيث شل إضراب شامل للتجار مدينة غرداية وانتقل الآلاف من المواطنين من مختلف الأعمار إلى أمام مجلس قضاء غرداية، في تجمع سلمي ضد ضم، بمناسبة إعادة محاكمة الشاب محمد بابا نجار، معبرين عن تضامنهم وإصرارهم على تحقيق المطلب، الذي لا نقاش فيه ولا تراجع عنه وهو حق الجميع في محاكمة عادلة، وهذا بإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة في قضية الشاب محمد بابا نجار، وتمثل هذه القضية عينة صغيرة من معاناة المواطن الجزائري من جهاز العدالة في بلاده، وتتلخص ما صار يعرف بقضية محمد بابا نجار فيما يلي:

الشاب محمد بابا نجار الساكن بغرداية مسقط رأسه، كان يبلغ من العمر 22 سنة، عندما وقعت في 20 أكتوبر 2005 الموافق لـ 17 رمضان 1427 حادثة الاعتداء على السيد: بازين إبراهيم العضو المعروف في منظمة الهلال الأحمر وفي حزب الألفافاس سابقا، ففي حوالي الساعة الثامنة ليلا أي ساعة بعد الإفطار، تعرض إلى شق بالبنزين ثم الحرق وهو في طريقه إلى المسجد.

على سريرته في المستشفى، صرح الضحية للشرطة انه "تعرض للهجوم من طرف شخصين مجهولين ملثمين ولايسين الأسود والذين هربا على متن دراجتين ناريتين".

غداة وفاة بازين أي يوم 23 أكتوبر 2005، تقدمت الشرطة إلى تكّان السيد: بابا نجار بشير والد محمد وطلبت منه رؤية محمد، كان هذا الأخير غائبا عن تراب البلدية، إذ كان متواجداً في مكان عمله في مزرعة ببلدية "زلفانة" التي تبعد حوالي 60 كلم عن غرداية.

سلمت الشرطة الاستدعاء لوالد محمد للمثول أمامها، لكن في الغد أي 24 أكتوبر، حضرت الشرطة إلى منزل الوالد ومعها أمر بالتفتيش. بعد عودة محمد من العمل وعلمه بما حصل تقدم يوم 27 أكتوبر 2005 إلى مقر الشرطة المركزية بغرداية، أين وجهت له تهمة القتل مع سابق الإصرار والترصد ووضع رهن التوقيف للنظر لمدة أربعة أيام، تعرض خلالها إلى الاستجواب المستمر والمتواصل، حيث لم يتوقف محمد من التأكيد عن براءته وعدم وجود أية علاقة له بالجريمة ولا بالضحية الذي لا يعرفه إطلاقا، بعد توقيفه، قّم إلى وكيل الجمهورية ومن ثم ادخل سجن غرداية، حيث وضع في عزلة تامة لمدة ستة أيام كاملة تحت الضغط البسيكولوجي الرهيب ومنع من أي اتصال بوالده أو عائلته وكذا محاميه.

حوكم محمد بابا نجار يوم الثلاثاء 06 جوان 2006 بمحكمة الجنايات بمجلس قضاء غرداية، حيث نطق بالحكم في حوالي الساعة الثامنة مساء وهو بالإعدام، بدون أي وجه حق، بدون أي إثبات أو قرينة، وبدون أي دليل، في قضية تفضح الاستعمال المفضوح لجهاز العدالة، وقد جابهت الشرطة وقوات التدخل السريع - التي كانت في أهبة الاستعداد منذ الصباح، بتسخيرة من الوالي (موجودة) - مظاهر الاستنكار والسخط ضد هذا الحكم الغير معقول إطلاقا بقمع شديد، طال والد وعم المحكوم عليه الذين تعرضا للإهانة والضرب وبالإضافة إلى ذلك قبض عليهما، ووضعاه رهن التوقيف للنظر إلى حوالي الساعة الثانية صباحا!! هل هي محاولة لتعفين الوضع، هل هي محاولة لإعادة سيناريو أحداث غرداية 2004؟؟

جملة من الأسئلة تفرض نفسها ما هي هذه التجاوزات ولماذا استمرار هذه الخروقات المقصودة في كل مراحل القضية؟؟ ولماذا هذا السيناريو وهذا الإخراج الرديء؟

1- الجانب القضائي: ليس هناك أي دليل يسمح بنسب جريمة قتل السيد: إبراهيم بازين، إلى محمد بابا نجار، وهذا ما نستخرجه بالتتابع من التحقيق والتحقيق القضائي والمحاكمة.

❖ لتحقق:

• نلاحظ وباستغراب عدم جدية التحقيق، - وكأن الأمر محسوم مسبقا:

1. بالرغم من بشاعة الجريمة، لم تجري مصالح الشرطة تحقيق ومعاينة جديفة لمكان الجريمة ليلة وقوعها، واكتفت بالتصريح "لم نعثر على إي شيء يفيد التحقيق!!"
2. قام ابن الضحية داود بجمع العينات بنفسه!! ومذها قارورة البنزين المستعملة في رش الضحية -حسب تصريحاته -وسلمها لرجال الشرطة يومين بعد الجريمة!!
3. عدم السؤال أبداً أو البحث عن الجاني الثاني، الذي أكد وجوده الضحية ليلة الجريمة قبل وفاته.
4. لم تقدم الضبطية القضائية للشهود، إلا صورة واحدة وهي صورة بابا نجار محمد للتعرف على المشتبه فيهم.

• كدليل إثبات في التحقيق، اعتمد على نوعين من الأدلة كما يلي:

1- الأقوال: لأحد أبناء الضحية القاصر "بزين قاسم" استغلّ من طرف المدققين، لترديد تصريحات متناقضة للقاصرين -الذين استدعيا بناء على معلومات قدمها ابن الضحية "قاسم" -: "زكرياء دادي اوعيسى" و"إبراهيم طباخ"، اللذان يبلغان من العمر أربعة عشرة وخمسة عشرة سنة، كل واحد منهما يجزم "بأن الآخر قال له أنه رأى محمد بابا نجار قرب المسجد يومين قبل الاعتداء"، كي يتخذوها كدليل على التحضير للجريمة.

2- الأشياء المحجوزة والموضوعة تحت الختم عند تفتيش المنزل العائلي

هنا يجب التمييز بين نوعين من الأشياء التي احتفظت بها الشرطة:

من جهة أولى: وعاء البنزين الذي وجد تحت مغسلة الأيدي في حديقة المنزل.

المحققون استعملوا تعبير: "مخبأ تحت المغسلة"، ليفهم منه أنهم اكتشفوا أداة الجريمة، نظرا لطبيعة السائل والذي بالضرورة رُبط بطبيعة الاعتداء (الضحية قتل حرقا)، حيث أن الجمع بين أداة الجريمة ومكان الاكتشاف يعطي اسم الجاني.

ومن جهة ثانية:

- صدرية تطالب بإطلاق سراح "خضير بياز"، باسم فدرالية FFS بغرداية، وضعها المحققون تحت الختم، هذا الأخير مناضل في حزب الأفافاس، سُجن خلال أحداث غرداية 2004، التي تعود إلى الوحشية التي قام بها أعوان الأمن، مظاهرات سلمية بسبب الممارسات التعسفية لمديرية التجارة، ومراقبة الأسعار.

- بالإضافة إلى الصدرية، وضع تحت الختم مجلة "نير اوغلان" التي تصدرها فدرالية الأفافاس بغرداية.

الأشياء الموضوعية تحت الذتم أي الصدريه والمجلة بمنظور الشرطة ه ما الدليل على الانتماء للأفاس، و تقديمها بهذه الصورة من طبيعته أن يشكل أدلة اتهام تدين محمد بابانجار!!
وفي نفس الوقت الذي يقود فيه هذا المونتاج السخيف والمضحك للأحداث إلى إثبات التهمة على محمد، يجب الاحتفاظ بمحاولة تجريم حزب سياسي.

• وكدليل للنفي: رفض المحققون الأخذ بعين الاعتبار تصريحات محمد وكذلك والده وعمه وكذا بعض من أفراد عائلته، الذين أجمعوا كلهم على تواجد محمد معهم ساعة الجريمة في الطرف الآخر من البلدة يفطرون عائليا في منزل العم.

وبنفس الطريقة لم يؤخذ بعين الاعتبار عدم وجود رابط بين الضحية ومحمد.

ومن كل هذا نستنتج أنه بالنسبة للشرطة، الغياب الواضح لدافع ارتكاب الجريمة، يجب أن لا يظهر في الملف.

❖ **التحقيق القضائي**: في التحقيق القضائي لم يغير محمد من أقواله في مختلف مراحل.

1- كأدلة إثبات: أخذ بشهادة ابن الضحية " قاسم " تبعا للتصريحات المتناقضة المقدمة من طرف الولدين اللذان لم يتعرف أي منهما مباشرة على محمد أمام المسجد.

- حسب تقرير قاضي التحقيق: يقدم محمد وكأ أنه كان هاربا ومختبئا خلال الأيام التي أعقبت الجريمة.

- وعاء البنزين الموجود داخل المنزل العائلي كرّسه قاضي التحقيق كدليل إثبات، عند استعمال التعبير "مخبأ" المذكور في تقرير قاضي التحقيق.

- أخيرا الصدريه التي يطالب فيها إطلاق سراح مناضل في الأفاس، وكذلك مجلة "نير وغلان" المحجوزة في منزل محمد اعتبرت كأدلة إثبات.

2- وكأدلة نفي: التحقيق القضائي لم يأخذ بعين الاعتبار:

- الواقع المؤكد لحضور محمد بابانجار الطوعي إلى مفتشيه الشرطة،

- غياب الاعتراف،

- تناقض الشهادات وغياب أي شهادة مباشرة تتعلق بتواجد محمد من عدمه يوم الجريمة وكذلك الساعة قبل وبعد حدوث هذه الأخيرة،

- حجة التواجد في مكان آخر وقت حدوث الجريمة المقدّمة والمؤكّدة من طرف بعض أعضاء العائلة، وكذا لم يقم قاضي التحقيق بإجراء أي تحقيق أو بحث لإثبات تواجد محمد في الطرف الآخر من البلدة، وهذا ما يجعل وبكل بساطة مشاركته في الجريمة أمرا مستحيلا.

كذا محتوى وعاء البنزين المحجوز في منزل محمد والذي عرض إلى خبرة مقارنة، إذ أن مركبات السائل قورنت مع مثيلتها للبنزين الذي استعمل في حرق "إبراهيم ب"، أظهر التحليل المقارن للمادتين والذي جرى في مخبر الأمن الوطني "DGSN" والتي أكد وأثبت عدم تطابق المادتين..

إِلا لا يبقى أخيرا إلا علامتي الانتماء للأفاس (الصدرية والمجلة) و هما الدليلين الوحيدين الذين أعطيا للتحقيق القضائي الأسس للإثبات التهم والتي تأخذ جذورها من رغبة المؤسسات الأمنية وضع حد نهائي لظهور وبروز توجه سياسي جديد - حزب الأفاس- غير مرغوب فيه إطلاقا في المنطقة. غرفة الاتهام ساقطت نفس العلاقة والتي ربطت بين الجريمة و الفاعل المحتمل والانتماء للأفاس.

❖ المحاكمة:

عززت المحاكمة وفي جميع أطوارها، التوجه المتبع من طرف تحقيق الشرطة و الذي دَعَمه قاضي التحقيق، وكانت كل هذه التجاوزات والخروقات لتجريم المتهم:

1. شهود الإثبات، القاصرين العنصر الأساسي للاتهام لم يستدعوا وبالتالي لم يحضروا للمحاكمة لمواجهة أسئلة الدفاع.

2. شاهد الذفي، " عم محمد " لم يستدعى ليُدلي بتصريحه عن تواجد محمد عنده ساعة وقوع الجريمة، إلا في آخر لحظة وتحت إصرار شديد من المحامي.

3. بالتوازي مع ذلك لم يطرح القاضي- رئيس الجلسة - أبدا السؤال على محمد عن مكان تواجده ساعة وقوع الجريمة وبهذه الطريقة المتهم لم تتح له الفرصة لكي يصرح علنيا عن حجة تواجده في مكان آخر وقت حصول الجريمة، و في ماذا تتمثل؟

4. - ولم يجر البحث أو السؤال أبدا عن الجاني الثاني الأكيد وجوده حسب تصريحات الضحية قبل وفاته بالعبارة الصريحة " شخصين ملثمين لابسين الأسود، فروا على متن دراجتين " .

5. التقرير المقارن للخبرة التي أجراها تقنيو مخبرات "DGSN"، لم يقرأ في الجلسة العلنية، حيث يؤكد هذا التقرير غياب التطابق بين البنزين المحجوز بمنزل محمد، والبنزين - سلاح الجريمة- الذي استعمل لرش و حرق السيد: بازين إبراهيم،

6. رفض رئيس الجلسة ومنع محامي المتهم من مناقشة تقرير قاضي التحقيق، بدعوى عدم تسييس القضية !!

وبهذا كرست المحكمة وبلسان رئيسها الدوافع السياسية دون طرحها للمناقشة، و التي ذكرت في التحقيق كدلائل إثبات كافية، و إعلان محمد بابا نجار مذنب بارتكاب جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد والذي حكم عليه بالإعدام.

2- ويتواصل مسلسل الظلم والاضطهاد واستغلال جهاز العدالة ضد محمد بابا نجار:

بعد الحكم عليه بالإعدام بتاريخ 2006/06/06 ، تم بعده مباشرة الطعن بالنقض لدى المحكمة العليا وبعد طول انتظار وترقب صدر قرار في ديسمبر 2007 بنقض حكم الإعدام وإعادة المحاكمة في مجلس قضاء غرداية، عمت الفرحة والبهجة عائلة محمد بابا نجار وأصدقائه وسكان غرداية وكل من وقف معه تضامنا من ناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان وصحافة مستقلة وشخصيات وطنية وكان الجميع في انتظاره يوم إعادة المحاكمة بفارغ الصبر وبارقة أمل، وأخيرا أعلن عن ذلك لتاريخ 2008/06/03 في مجلس قضاء غرداية وفي ذلك اليوم ظهرت كل سادية واحتقار جهاز العدالة للمواطن الجزائري وخرق كامل لأبسط حقوق الإنسان: إذ لم يحضروا محمد بابا نجار يوم المحاكمة لأنه وبكل بساطة تم إخفاؤه عمدا بين المؤسسات العقابية بعد ترحيله بتاريخ 2008/05/13 من سجن البرواقية بدون أي تفسير أو مبرر ولا كي يكون الاحتقار والسادية كاملة كان التنصل والتهرب عن الإجابة وبكل ازدراء وغطرسة عند بحث والده أو محاميه عن مكان تواجده !!

مع التذكير أنه عند تأجيل المحاكمة بتاريخ 2008/06/03 نظرا لغياب المتهم محمد بابانجار أمر رئيس الجلسة باستكمال إجراءات ترحيله إلى سجن غرداية ولكن بعد ثلاثة أشهر من تأجيل المحاكمة وأربعة أشهر من ترحيله من سجن البرواقية، لم يصل محمد إلى سجن غرداية إذ بقي عالقا بسجن الجلفة بدون أي مبرر أو تفسير؟! وهذا ما اضطر محمد القابع بسجن الجلفة في حالة نفسية يرثى لها بعيدا عن العائلة وتحت ضغط مسلسل التجاوزات والظلم المستمر الذي يهدد الجبال فكيف بشاب يبلغ من العمر 24 سنة وفي خطوة يائسة قام خلال شهر أوت 2008 بالدخول في إضراب عن الطعام ومطلبه الوحيد هو ترحيله إلى سجن غرداية وهو حقه القانوني والعاقل، ولكن لا حياة لمن تنادي **فقد استمر الإضراب لمدة ستة عشر يوم كاملة شارف فيها على الموت نقل على إثرها مرتين إلى المستشفى في حالة ضعف شديدة**، ولكن دون جدوى ولم يستجب لمطلبه ولم تخبر حتى عائلته بتردي وضعيته الصحية في انتهاك كامل لأبسط حقوق الإنسان، يحدث كل هذا في القرن الواحد والعشرين وفي مؤسسة تابعة لدولة ديمقراطية، وقد أوقف هذا الإضراب مع دخول شهر رمضان وزيارة والده له.

أسفر تبني المنظمات الحقوقية لمعانة هذا الشاب والضجة الإعلامية إلى ترحيله إلى سجن غرداية، ولكن يبدو أن قدره مع المعاناة والظلم مازال مستمرا فبمجرد وصوله إلى سجن غرداية **تعرض إلى ضرب مبرح وتعذيب من قبل مسؤول في السجن**، مع العلم أن محاميه الأستاذ أحمد أمين قد قدم شكوى للجهة المعنية ضد هذا الجلال ولكن بقيت دون نتيجة إلى يومنا هذا. هل هي أوامر فوقية لتحطيم معنوياته وإذلاله وقهره قبل المحاكمة؟ وأيضا انتقاما من الضجة الإعلامية التي أثرت حول إخفاؤه بين المؤسسات العقابية؟ أما إذا كان الأمر تصرفا منعزلا- وهذا مستبعد في مثل هذه الحالات، فلم التستر عليه؟؟

مرة أخرى حدد تاريخ إعادة المحاكمة ب 03 جانفي 2009 وكما ذكر أعلاه فقد شلت مدينة غرداية بإضراب شامل وتجمع سلمى ضخام أمام مجلس قضاء غرداية تحت شعار واحد وهو إظهار الحقيقة في قضية محمد بابا نجار ومن أجل محكمة عادلة وقد حضرت المحاكمة شخصيات وطنية منها الأستاذ بوشاشي مصطفى رئيس الرابطة الجزائرية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والسيد طابو كريم الاسكرتير الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية والدكتور صلاح الدين سيدهم وهيئة الدفاع المشكلة من ستة محامين متطوعين الأساتذة: أبوشاشي م، أحمد أمين، أ. آيت سعيد، أمزيان،

أحموش وأ. شيخي ولكن جهاز العدالة أبى مرة أخرى إلا أن يظهر انصياعه التام للسلطة التنفيذية حيث طلب ممثل النيابة التأجيل (مرة أخرى) إلى الدورة الجنائية المقبلة بحجة عدم توفر الأمن!!

3- الخلفية السياسية للمحاكمة أو لماذا هذا السيناريو؟ وهذا الإخراج الرديء:

شكلت الأسباب السياسية، الخلفية لهذه القضية الجنائية، دون أن تظهر بصراحة خلال المحاكمة، فعندما يتم ربط شخصية الضحية (ب. إبراهيم) -عضو سابق في حزب الأفافاس - بالأشياء المادية المحجوزة ذات الطابع السياسي - مجلة دورية للأفافاس، وصدورية مكتوب فيها شعار تضامني مع مناضل من نفس الحزب مسجون في أحداث غرداية 2004 - والتي أخذت بعين الاعتبار في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، يحاول من خلالها الإيحاء بأن القضية هي تصفية حسابات داخل فدرالية الأفافاس لا غير.

ولكن في الواقع هل حاولت السلطات السياسية تدبير مكيده للإيقاع بمسؤولين فدراليين في الأفافاس؟ وهذا عندما لم تتمكن بمختلف المضايقات البوليسية والقانونية أن تضع حداً للنشطاء السياسيين لفدرالية حزب جبهة القوى الاشتراكية بغرداية بعد أحداث 2004-2005، هذا ما نستخلصه من مراسلة محمد بابا نجار الذي استطاع إخراجها من سجنه. فقبل المحاكمة وفي الأيام الأولى لتسليم نفسه و في مخفر الشرطة جرت مساومة تتضمن وضع ثمن لحياته وهو إلصاق التهمة بأحد إطارات الحزب في غرداية الذين اعتبروا مسؤولين عن أحداث 2004، وهو الخيط الذي يكشف المكيده المحاكمة بإحكام، والتي طالت كل الجهاز القضائي بمختلف مؤسساته.

أحداث غرداية 2004-2005، ثم الحكم بالإعدام على متعاطف مع الأفافاس، سبقه القمع المسلط على إطارات فدرالية غرداية، يكشف في وضوح النهار عن رفض السلطات السياسية لخروج حزب الأفافاس من إقليم محدد و هي منطقة القبائل، ألم يصرح وكيل الجمهورية بغرداية إلى أحد إطارات الأفافاس المسجونين في أحداث غرداية: "ولكن ماذا يفعل القبائل هنا في غرداية؟"، وكذلك "إذا أردتم أن تخرجوا من السجن فيجب أن لا يحضر إطارات الأفافاس الوطنية يوم المحاكمة!!".

❖ الخلاصة:

من الدراسة المعمقة والمتأنية لهذه القضية وحيثياتها والظروف المحيطة بها وتحليلها منطقيا نصل وبما لا يدع مجالاً للشك إلى القناعات التالية: وجود هوة سحيقة بين الشعب الذي بالرغم من كل شيء -بطالة، فقر، معاناة يومية مستمرة، و قمع للحريات- مستوى الوعي عنده يزداد يوماً بعد يوم وسلطة بمختلف أوجهها: تنفيذية وتشريعية وخاصة قضائية مازالت تعيش عهد الدكتاتورية والفكر الأحادي ونظام الكل الأمني، فعندما تقدم الشاب محمد بابا نجار -المواطن البسيط- من تلقاء نفسه يوم 2005/10/27، إلى مخفر الشرطة بغرداية للاستفسار عن الاستدعاء الذي وجده بمنزله بعد عودته من العمل -حالة يمكن أن تقع لكل مواطن جزائري- لم يتبادر إلى ذهنه مطلقاً أنه قد دخل بقدميه جهازاً - أحد أوجه السلطة - من أغرب أجهزة القضاء في العالم، فبالإضافة إلى البيروقراطية والرشوة والفساد السائدين في أغلب الأجهزة القضائية في بلدان العالم الثالث، يتميز جهاز العدالة في الجزائر بالرضوخ التام لأوامر وإرادة السلطة التنفيذية وأكثر من ذلك صار بمثابة آلة القمع والردع المثلى، والطبع بيد السلطة، لتصفية الحسابات ومحاولة القضاء على نشاط كل معارض حقيقي أو صاحب قلم مستقل وفكر حر أو مطالب بالاحترام الفعلي لحقوق الإنسان والأکید أن هذا الجهاز يعد من الأسباب الرئيسية في استمرار النظام الفاسد في الجزائر، أي أن هذا الجهاز صار في وضعه الحالي بمثابة الخطر المحدق بكل المواطنين الجزائريين، وما

المرتبة المتأخرة جدا المرتبة 100 من 134 عالميا في مجال استقلالية القضاء حسب التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي إلا دليل آخر...

لهذا كله يجب أن نعمل جميعا من أجل:

- ضمان محاكمة عادلة للشباب محمد بابا نجار وهذا يكشف حقائق وخبايا وخلفيات هذه القضية، مع إشراك وفتح الباب لكل الشخصيات والفعاليات التي ترغب في ذلك على المستوى الوطني والدولي.
- إحصاء وجمع وتوثيق ملفات القضايا التي تكشف الخروقات والتجاوزات داخل جهاز العدالة، على المستوى الوطني.
- إيجاد آليات لمتابعة ومحاسبة ثم معاقبة المتسببين في هذه الخروقات والتجاوزات مهما كان منصبه داخل جهاز العدالة أو من خارجه بعقوبات صارمة وردعية.
- تحمل الطبقة المثقفة الواعية، والطبقة السياسية النزيهة والصحافة المستقلة لمسؤولياتها الكاملة في نشر ثقافة وجوب الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك وجوب المطالبة بالحقوق كل الحقوق بالطرق السلمية لتفعيل والرفع من مستوى الوعي السياسي لدى المواطن، وتأطيره لتغيير هذا النظام القائم - وما نتج عنه من كوارث في جميع الميادين، الثقافية والتعليمية، الاقتصادية والصناعية، الاجتماعية، الأخلاقية، لصحية والبيئية، وخاصة القضائية والسياسية - بالطرق السلمية والقانونية.

غرداية يوم: 08 جانفي 2009

المراجع:

- ✓الملف القضائي الكامل.
- ✓دراسة الملف القضائي مع الأستاذ احمد بطاطاش.
- ✓رسالة محمد بابا نجار من السجن.
- ✓موضوع العدالة لمحمد بابا نجار للأستاذ الهادي شلبي.
- ✓التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2009/2008.

إمضاء:

د/ فخار كمال الدين